



المرأة والمساواة التامة بين المرأة و الرجل

نساء الانتفاضة

السبت 2022,10.23

العدد 111

شذرات في نقد توزيع الدور الاجتماعي لطيفة زهرة المخلوفي



المستلب.

ومن المفيد هنا أن نشير الى كون التغييرات الطارئة على بنية الأسرة بفعل خروج المرأة لسوق الشغل لم تغير من طابع المحافظة الذي ترعاه وتنتجه الأسرة: بحيث يستمر الخضوع لهذا الثابت بفعل التربية الاجتماعية والتي تجعل من الفرد ذو الاعضاء الجنسية الأنثوية امرأة سماتها السلبية والخضوع والقهر، بينما المذكر رجلا سماته الهيمنة والايجابية. ويتم الاستناد هنا الى سيروية تبرير قوامها أن البيولوجي متحكم في الدور الاجتماعي.

إن التنشئة التي تتلقاها جميعا، ونحن النساء بشكل خاص، تجعل التقسيم الجنساني حاضرا ومؤظرا لسلوكياتنا الاجتماعية واختياراتنا، وكأنه الدور الطبيعي. والخروج عنه تم بمقتضى الضرورة، فعزوف المرأة عن الزواج والأمومة استرجال.

ومنه توضع المرأة العاملة أمام تحديات وهمية ذات طابع ذكوري يتصالح مع الطابع المجاني لمهام الرعاية دون قيد أو شرط، بحيث يفرض عليها الرضى التام ووجوب التوفيق بين العمل المنزلي والعمل المأجور وأي تقصير في مهام الرعاية المنزلية فهو مرفوض ويجعلها تحس بأنها أخلت بقانون الثابت مما يستوجب العودة لقوقعة الفضاء الخاص.

يحتل مفهوم الدور مكانة مركزية في الدرس السوسيوولوجي: بحيث يمكن من فهم وتفكيك السلوك الاجتماعي للفرد انطلاقا من الدور المعد له سلفا.

وفي هذا السياق تشكل الأسرة «ميكروكوزم» اجتماعي microcosme social، وتناول تحليل شبكة العلاقات داخل هذه البنية يكشف أن تحديد الدور بين الافراد هو صورة مصغرة للتوزيع العام داخل المجتمع بطابعه الغير متساوي، والذي ينطلق من تقسيمات جنسانية للوظائف المنوطة بكل من الرجل/الزوج والمرأة/ الزوجة ويشمل هذا التوزيع الأبناء كذلك من منطلق كونهم مشاريع رجال ونساء.

إن القيمة المهيمنة داخل الأسرة تنزح نحو ربط المرأة بالفضاء الخاص: العمل الزراعي في المجال القروي، اضافة الى واجب خدمة الرجل وأعمال الرعاية المنزلية، وفي مقدمتها مهام الأمومة باعتبار العرف الاجتماعي يرى كينونة المرأة تتحقق بموجبها، ومن منطلقات المهام الطبيعية والقداسة العائلية وكذا مفاهيم التضحية يتم تبرير الطابع المجاني لكل هذه المهام الملقاة على عاتق النساء.

هذه الاعمال السالفة الذكر تدرج في دائرة اعادة الإنتاج باعتبارها فضاء لإنتاج الحياة وديمومتها، وهو ما يجعلها مهمة وضرورية، وتستفيد منها الرأسمالية في مراكمة الأرباح كما تفعل في دائرة الإنتاج.

تغلب على المجتمعات التقليدية أيضا رؤية اعتبار وظيفة الزوج هي العمل خارج البيت والانفاق على الأسرة، لكن طبيعة تطور نمط ومتطلبات الحياة الاجتماعية أسهم بشكل جلي في فرض ضرورة خروج النساء لسوق الشغل وهو ما استفاد منه نمط الإنتاج الرأسمالي بالدرجة الأولى حيث تمكن من خفض تكلفة الإنتاج باعتماده على جذب اليد العاملة النسائية الرخيصة، وتأنيث قطاعات عدة منها قطاع النسيج ووحدات التصيير.. الخ.

وارتباطا بعلاقة الأدوار، والتي نتعرف سماتها كعلاقات تبعية: تبعية المرأة للرجل، تبعية الأبناء للأباء، الأصغر للأكبر وهكذا... في اطار ما يسمى بالنظام الأبوي للأسرة كأول بنية تضطلع بمهام الضبط الاجتماعي واعادة انتاج قيم الثقافة السائدة بطابعها الرجعي

المرأة بين زواج المتعة والمسيار

بسملة لطيف



يعد الزواج علاقة إنسانية تشاركية قوامه احترام الطرفين واتفاهما على العيش وفق قيم سامية حتى يكونان مستعدين لإنجاب الأطفال وتربيتهم تربية سليمة. فالسعادة الزوجية ليست شيئاً ثابتاً ومطلقاً خصوصاً مع نمط الحياة الحالي والفوارق الاقتصادية التي تزيد من أعباء الحياة. والزواج الناجح زوج يقوم على الاحترام المتبادل والثقة فيما بين الزوجين وكذلك مواجهة التحديات المشتركة.

في الزواج يفترض ان يؤدي الزوجان مسؤوليتهما كل تجاه الآخر بعيداً عن الاكراه او الاستغلال او التهميش، وان لا يتم النظر الى المرأة خصوصاً على انها مجرد جسد للمتعة وتفريغ الغرائز والقيام بالأعمال المنزلية، فهذا الأمر يحيل العلاقة الزوجية إلى مجرد علاقة غير إنسانية قائمة على اساس السيطرة والهيمنة.

هذا بالنسبة للزواج الدائم، أما لأنواع أخرى من الزوجات التي باتت تنتشر في الأوساط الاجتماعية في العقدين الأخيرين، فالأمر يحيل النساء إلى مجرد آلات للمتعة. وهذا ما يطلق عليه بزواج المتعة والذي هو في جوهره وحقيقته شرعنة دينية لاستغلال النساء تحت مسمى زواج المتعة.

وليس زواج المتعة هو الزواج الوتقي الوحيد وفق الفقه الإسلامي انما هنالك ما يسمى بزواج المسيار وفق المذهب السني وهذين النوعين من الزواج، يكون المتضرر الوحيد نفسياً وجسدياً هي المرأة كونها هنا مجرد انسان مسلوب الإرادة، يتم بيعها وشرائها في ما بين الذكور من أجل تحقيق مكاسب مادية ومعنوية المتاجرين على حساب من يتم المتاجرة بهن.

تعاني المرأة خلال الزواج في حال تم استغلالها وتهميشها،



لكنها تعاني بشكل مضاعف عندما يتم المتاجرة بها وسلبها حقها حتى على جسدها، فهي هنا تعيش حالة من الاغتراب حتى مع جسدها الذي يصبح مجرد سلعة يتم بيعها وشرائها داخل أسواق النخاسة التي تحرسها وتشرعها المؤسسة الدينية دون رادع أو قانون يحاسب.

ان زواج المتعة والمسيار لا تختلف من حيث الجوهر عن عمليات الدعارة المنتشرة هي الأخرى بشكل كبير، تحت رعاية وحماية حكومية، فالاثنتين لا يكون للمرأة القرار باختيار شريكها، انما تحت ضغط الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهيمنة الذكور على النساء تضطر العديد من النساء إلى الانخراط في مثل هكذا أعمال لا إنسانية.

ان الخلاص من زواج المتعة او زواج المسيار أو اي نوع من انواع بيع واستغلال النساء، يتحقق فقط عبر تشريع وتنفيذ قوانين صارمة تجاه كل من يقوم بهذه الافعال، كما أن توفير العيش اللائق والكرام وتحقق الرعاية الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق الكفاية المادية للنساء واطفالهن، هو السبيل الوحيد لضمان عدم حدوث مثل هكذا ممارسات تقع تحت رعاية الدولة والمؤسسة الدينية.